بسم الله الرحمن الرحيم

قوله بالاختصاص اه انت تعلم ان المتبادر منه ان الامور العامة احوال الواجب وهو الجوهر والعرض موضوعات
لذاتها موضوعات لما وجود والامكان وغيرهما مما بحث عنه هنا كذلك على ما يشير اليه وما استشهد له الشارح
نفس الكم المنفصل عما تقدم يخرج الصوري عنه فليس من الامور العامة لانه يشاركه التقدير وحدات في حيث انها معروضة
للهيئة الاجتماعية والكمية وحدات محضة كما سيحققه الشارح ايضا وبهذا ينبغي ان هذا التعريف يصدق على
الكم المتصل والكم المنفصل فانهما يبحث عنهما الجوهر والعرض وعلما العلم والقدرة وسائر الصفات السبعة فانها بوجه
الواجب والجوهر ايضا يجاب عنه بان هذا من الامور العامة لا نعني ان يبحث عنها بل ان لا يتعلق الغرض
العلمي عن بحثها بوجه العموم ويخصص الامور العامة بحث عنها احوال القسم الموجود بما وجه العموم
شمل الاقسام الموجود وتحققها فيها لا من حيث انفسها من غير تخصيصها بقسم دون قسم فلا يرد بان تعلق
الغرض العلمي بالبحث عنها بوجه العموم بالمعنى الاول فان الامور التي تعلق الغرض العلمي بالبحث عنها بوجه العموم
بالمعنى الثاني كالعلة والكم وكونها لا يبحث عنها هنا بل في الامور الخاصة كما ان الامور التي لا يتعلق الغرض العلمي
بالبحث عنها بوجه العموم بالمعنى الثاني كالمعلومية والمفهومية والمغايرة لا يبحث عنها اصلا لا في الامور العامة ولا في
الامور الخاصة واعلم انه لو جعل هذا التعريف بمنطقي تعريفا لسهل الامر فان التعريف اللفظي يجوز بالاعم قوله فان كل وجود
هذا على سبيل التسمح فان الامور العامة لا يجب ان يكون مساوية افراده الخمسة او الاثنين والاربعة اذ لا يكون
ونظائره اذ ما كان الاعم فان افراده تتميم وتخصيص الافراد بالموجودة تكلف قوله عند التامل وذلك لان الانطباق
الامر المعقول من قطع النظر عن الوجود والتشخص على النعوت بعد الاتمام اطلاقا غالبا والتحقق ان

بسم الله الرحمن الرحيم

قلوبنا وبالاجابة جدير

Presented by :

MARIA KHANDAKAR
3351
Acc. No.
Date
CENTRAL LIBRARY W.W. DELHI

انه يحصل من معرفة معروضات الامور العامة معرفتها فالاولى ان يذكر تقسيم علوم الى معروضات فلا فقه
عنها في مقدمة من حيث هو لا يتوهم من كون المبادي الامور العامة لان معروضها ليست من المشتقات
ما يصدق على عينه اي ما مر شانه فسر معلوم بذلك منع ان معلوم الله تعالى معلوم بالفعل لتوافق ما ذكره المص
في تقسيم الحكماء واراد بالعلم العلم بوجه ما فالمعلوم يشمل المعدوم الذي لا كنه له قوله اه ان للكون قدم
(العدمي) على الوجودي نظرا الى تقدم العدم على الوجود فان عدم الممكن سابق على وجوده بالذات عند
وبالزمان عند المتكلمين والمسبوقية الذاتية عبارة عن الحدوث الذاتي والمسبوقية الزمانية عبارة عن
الزماني كما سيجيء تحقيقه انشاء الله تعالى قوله اي كونه تعالى وذلك بان يكون الغير اسطة في العروض للزمانية
الثبوت والا لزم ان يكون الاحوال اعراضا والا لزم عليه انه يصدق على السلوب لكونها مختصة بواسطة
بوجوها وصفا لها واسطة في العروض اذ لم يقولوا ان ثبوتها سلب القيام بها لا يقام السلب بها واطلاق
الاثبات عليها على سبيل المجاز مع ان ذلك ليس مقام التعريف ثم لا يخفى ان الوجود عند حال الامكان قائم
بالموجود اولا وبالذات ويتصف ثانيا وبالعرض وهو غير معقول ولو اعتبر تغاير بينه وبين نفسه لا يكون الواسطة
واسطة في العروض فان العارض فيما نحن فيه متعدد اه علا قوله وقولنا الوجود اه فيه اشارة الى ان الوجود
للبيان لا للاحتراز لان صفة المعدوم مع تجدد المعدومية وصفي الذكر لصفة المعدوم وهو يذكر متجددا
لان ما يدل على امتناع قيام العرض بالعرض يدل على امتناع قيام الصفة بالحال قوله وهو جواب اه توضيحه
الاعتراض على اعتبار المعنى في جميع المذاهب لا يندفع ذلك قوله فالعلوم عارضة اه يعلم منه ان
التحقق عندهم مرادف للثبوت والكون مرادف للوجود وان التحقق عندهم اعرف من الثبوت والكون
اعرف من الوجود وهو موافقا قال شارح المقاصد في شرح قولهم بمعدوم مشيئ واراد بقولهما لا تحقق له
نفيه ما لا تحقق له في نفس الامر او ما لا تحقق له باعتبار ذاته فافادة قوله في نفيه على الاول او قال
الاعتباري المحض في الممتنع وعلى الثاني ادخال لا تحقق تبعي فيه واراد بالممتنع ما يشمل الممتنع العقلي فا

الى اعتبار الابهام وعدم اعتبار الوجود لا يمكن على تقدير عينية التشخص والوجود ويمكن على تقدير غيريتهما
فظهر بهذا ان الكلام مراد بالعدم العدم المطلق اي سلب الوجود المطلق وبالامتناع ضرورته ضرورة مطلقة
او دائمة عينية الغير فيما ليس من الامور العامة الا ان يقال الحوال الممكنة لثبوت الموجود من الامور العامة كان
الاحوال الثابتة له بالفعل منها وان كان المراد بالعدم مطلق العدم اي سلب مطلق الوجود وبالامتناع ضرورته
وزعه مطلقة او دائمة عينية الغير فيما من الامور العامة الا ان يقال المراد بما يتحقق بقسم ان يتحقق بقسم
الممكن يصح الامكان الا ان يثبت ان كل ممكن موجود ولو في الاذهان العالية ثم يمكن ان يقال ان الماهية سواء
كانت جوهرية او عرضية بسيطة او مركبة الذات ليست الا هي وكيف ان سلب الوجود عنها من حيث هي مع ملاحظة
المرتبة يصدق سلب الوجود عنها بالضرورة سلبا بطاريا مع صدق العدم والامتناع فيكون العدم والامتناع
من الامور الثابتة للوجود والعرض وفيه نظر لان الكلام في عدم الشيء سابقا لا في العدم الربطي وجواب ان
عدم الشيء بالنسبة فوقه اب لبسيط كما ان الوجود الحاصل له فوقه الوجود الحاصل فذلك العدم الربطي
العنوان الحاصل به دون العنوان والكلي عنه فيه ثم العدم مطلقا ليس من الامور العامة الا ان يقال المراد
عند الفاضل من الزائد الصفات الزائدة للاجزاء بعضها على بعض فيما فاعل وقد يقال فيه المراد انه لو يوجد معا لكانت
سابقا ولاحقا ولا يخفى فقائل واحد كما يدل عليه قوله وتعلق كلام بكون الصفات على عرض على ان الكلام من الامكان
والوجوب والامتناع مع قابل واحد لا يتناول جميع المفهومات وقد اورد انه فيه اشارة الى ان
الامور العامة شرائط المسائل كما ان الامور الخاصة كذلك وبيانات الامور العامة مشتقات لان اصل التحقيق
في المسائل هو اصل الموارد والمبادي للعلم له والخفي انه يكون موضوع من الامور العامة فهو لا يست
المسائل وهي ان المبادي والمشتقات كلها امور عامة لا تعتبر درجة التاول المخوذ في تعريفها فتامل
صريح مطلق الحال وعند جمهور الاقدمين والظاهر هو الاول على ما ذهب بعضهم مدل على التالي فاريد لها اه
تنبيه ان العام يقدم على الخاص طبعا فقدم هذا الباب لتوافق الوضع الطبع الاشتغال اما اه لها اراد

٣٣٥١

يستلزم اختلاف الشخص وان الموضوع من جملة المشخصات قلنا الصورة هي حد ذاتها مترتب آثارها ملتفتة عليها
الذهنية موجودة في الذهن بنفسها بوجود تحقق وحده والوجود الخارجي مترتب الآثار ومترتب هي مع
قطع النظر عن العوارض الذهنية موجودة في الذهن بصورتها بوجود لا يترتب عليه الآثار وجائز ان يكون
لشيء واحد وجودان ذهنيان باعتبارين كما سيأتي تحقيقه فالمراد بها ما يوجد في ذهن يشتمل الوجود الاول
المغموس الوجود الذهني وبالوجود الذهني ما يتحقق النحو الثاني منه وهذا انظهر لكن ما ذكره الشيخ ههنا ليس
على ما يتفق مع انه كما تراه ناظرا الى القول بان مدرك الكليات العقل ومدرك الجزئيات الحواس ليس
بظاهر ضرورة ان المدرك ليس الا ما يشار اليه بانا وانت وان ما لا يشعر ذاته لا يشعر بغيره فتدبر

وبيان الجزئيات ره فان قلت الموجود الذهني ما ليس له وجود يترتب عليه الآثار وهذا المعنى يصدق
على الجزئيات الحاصلة في القوى الظاهرة فلا وجه لتقييد القوى بالباطنة قال الشيخ في طبيعيات الشفاء
ليس يمكن ان يكون كل ادراك انما هو اخذ صورة المدرك بنحو من الانحاء فان كان الادراك ادراكا حسيا
فالذي هو اخذ صورته مجردة عن المادة فيريد فاما اخذ الصورة عن المادة مع لواحقها فمن شأنه ان يقع
نسبة بينها وبين المادة واذا زالت تلك النسبة بطل ذلك الاخذ قلت مدركات الحس العام حال الوجود
انما تنطبع في الحس المشترك بهذا الاحساس انما هو له فانه ياخذ الصورة عن المادة حال كونها عند الحس الظاهر
واذا زالت تلك الحالة يبطل ذلك الاخذ ويحصل الصورة في الخزانة اي في الخيال وتلك ان تقوم المراد
بالهوية بما هو يمتنع بها فرض الاشتراك عادة الاجتماع البدلية وهوية الجزئيات المرتسمة في القوى
يمتنع بها فرض الاشتراك عادة الجدلية الاجتماع دون البدلية الا ترى ان الهيئة اي الصورة التي تطلق
على كل من البيضات العينية على سبيل البدل بحيث يجوز العقل ان تكون هي هي وكذا سائر الصور
الخيالية والوهمية يطلق على الافراد العينية والفرضية كما يظهر بالتأمل الصادق والتفصيل ان مدركات
الحس الظاهر وما في حكمه وما في حكمه ومقارنتها للمادة ولواحقها بالهوية يمتنع بها فرض الاشتراك عادة